

الدور الإبداعي للقضاء في النظام القانوني الأمريكي : مسؤولية المنتج أنموذجاً The creative role of judiciary in the American legal system: Product liability as a model

م.و. كوشر صاوق موسى

كلية صرر العراق الجامعة

أ.و. فاروق إبراهيم جاسم

كلية القانون — الجامعة المستنصرية

المقدمة:

من المتفق عليه في مختلف الأنظمة القانونية أن وظيفة القضاء هي الفصل بين المنازعات إلا أن الأنظمة القانونية تختلف في حدود سلطة القاضي إزاء النصوص التي يطبقها على المنازعة أو الواقعة أو التصرف. فبعض الأنظمة القانونية تقيد سلطة القاضي إزاء النصوص التي يطبقها، ولا تسمح له بالخروج عليها، وإن كان الحكم الذي سيصدره سيحقق العدالة.

ومقابل ذلك فهناك أنظمة قانونية أخرى — وإن كان تلزم القاضي بتطبيق النصوص المقررة — إلا أنها تمنح القاضي قدراً من الحرية في تفسير النصوص تفسيراً متطوراً يعمل على بعث الحياة فيها. بل وابتداع حلول لمعالجة ظاهرة النقص التشريعي، وغياب النصوص التي تطبق على المنازعة. ويتمثل هذا الاتجاه بالنظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع القاضي بدور في ابتداع الحلول التي يمكن أن تحسم المنازعات. وقد أسهمت عوامل كثيرة في أن يكون للقاضي الدور المتقدم ذكره، ولعل أهمها استقرت عليه قواعد القانون العام "The Common Law" التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما كانت مستعمرة بريطانية — والتي تمنح القاضي الحرية في اختيار الحل الذي يطبق على النزاع. فضلاً عن محدودية النصوص المكتوبة. والتفاعل الدائم بين الفقه والقضاء. وقد أدت أحكام القضاء الى وضع العديد من المبادئ لكثير من الأنظمة القانونية التي تدخل في نطاق قواعد القانون العام أو قواعد القانون الخاص.

ومن هذه الأنظمة ما قرّره بصدد مسؤولية المنتج أو المصنع عن الأضرار التي تحدثها منتجاته. حيث أرست أحكام القضاء طبيعة وأساس مسؤولية المنتج عن الأضرار

المذكورة. والحالات التي تتحقق بها هذه المسؤولية. وبقصد بيان أحكام القضاء بشأن مسؤولية المنتج سيقسم البحث على مبحثين وبالشكل الآتي:

المبحث الأول: طبيعة وأساس مسؤولية المنتج

المبحث الثاني: أحوال تحقق مسؤولية المنتج.

المبحث الأول: أساس مسؤولية المنتج وطبيعتها

على الرغم من أن المسؤولية عن الأضرار التي تسببها المنتجات المعيبة قد وجدت اهتماماً وتنظيماً من الشرائع القديمة^(١)، ومنها القوانين العراقية القديمة، إلا أنه أحكام هذه المسؤولية لم تتبلور في الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية. ففي القرن السابع عشر والثامن عشر كان الاعتقاد السائد فيها يتعلق بمسؤولية المنتج عن أضرار منتجاته يتلخص بالعبارة اللاتينية "Caveat Genitor" "دع المشتري يحذر" والتي تفيد بأن المشتري هو المسؤول عن فحص البضاعة أو البضائع التي يروم شراءها واختبارها والتحقق منها ثم الحكم عليها بأنها مطابقة للعرض والأوصاف المطلوبة، وفي بعض الأحيان كان يطالب البائع بتقديم ضمان من البائع بشأن جودة ومواصفات البضاعة، إلا أن البائع لم يكن ملزماً بتقديم مثل هذا الضمان، واستمر هذا الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أوائل القرن العشرين^(٢). حيث بدأت أحكام القضاء تتجه إلى إقامة نظام قانوني لمسؤولية المنتج يختلف عن نظام المسؤولية الذي قرره قواعد القانون العام "The common Law"^(٣).

فما هو أساس مسؤولية المنتج المسؤولية (مطلب أول) وما هي طبيعة مسؤوليته (مطلب ثان).

المطلب الأول: أساس مسؤولية المنتج

يتطلب البحث في أساس مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة وفقاً لما قرره أحكام القضاء الأمريكي أن نبين أولاً مفهوم الفعل الضار "Tort" وفقاً لما قرره قواعد القانون العام التي تعد المصدر الأساس في الشريعة الانكلوأمريكية. (فرع أول). ثم بيان أساس مسؤولية المنتج وفقاً لما قرره أحكام القضاء الأمريكي (فرع ثان).

الفرع الأول: مفهوم الفعل الضار في الشريعة الانكلوأمريكية

يتطلب البحث في مفهوم الفعل الضار في الشريعة الانكلوأمريكية الرجوع إلى الأصل التاريخي لهذا المفهوم في القانون الإنجليزي. حيث مر المفهوم المؤكد في ظل هذا القانون بمرحلتين هما:

(١) إذ تضمنت القوانين العراقية القديمة أحكاماً تتعلق بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة ومن ذلك ما ورد في المادة (٥٠) من "شريعة اشنونا" بشأن مسؤولية بائعي السفينة عن غرق السفينة. وكذلك ما تضمنته المادة (١٠٨) من شريعة حمورابي بشأن معاقبة بائعة الخمر التي تغش في عملها فضلاً عن تقرير العقوبة عن الغش في حالات التلاعب بالأوزان والمقاييس والأسعار. في تفصيل ذلك ينظر: الدكتور عامر سليمان، القانون في العراق القديم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٧٨، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) Robert. W. Emrson, Business Law, Barron's, New York, 5th edition, 2009, publishing Hanover insurance Group, introduction to product Liability Law,

متاح على الموقع الإلكتروني hanover.com.

(٣) وكان باكورة هذه الأحكام هو الحكم الذي أصدرته الدائرة الثامنة لمحكمة الاستئناف الأمريكية في قضية Huset V. J.I. Case Threshing Mach.com. والصادر في ١٩٠٣/٢/٢٦ والذي سنبينه في موضع لاحق.

أولاً: قررت قواعد القانون الكنسي "Canon Law" بأن الفعل الضار يمثل كل تصرف أو فعل غير مشروع "unlawful act" يصدر عن الشخص، ويلزم بالتعويض عنه. وهذا المفهوم يتسم بالوضوح والعمومية والشمول.

ثانياً: أدت الظروف التاريخية التي شهدتها القارة الأوربية الى تراجع مفهوم الفعل الضار الذي قرره قواعد القانون الكنسي، وظهور مفهوم خاص للخطأ تبنته قواعد القانون العام وأحكام القضاء الإنجليزي لا يقدم مفهوماً واضحاً للخطأ^(١)، بل جعل الخطأ قائماً في حالات أربعة تتمثل بالآتي:

أولاً: الإهمال Negligence

يعرف الإهمال بأنه ذلك الفعل الذي يؤدي الى الإخلال الجسيم بواجب يمكن للشخص المعتاد القيام به^(٢).

ثانياً: الإزعاج Nuisance

يمثل الإزعاج تصرفاً أو سلوكاً غير مشروع من شأنه أن يمثل خرقاً لما يتمتع به الشخص من حقوق وحرّيات عامة^(٣).

ثالثاً: التعدي Trespass

يمثل التعدي كل فعل يتضمن تدخلاً في الحقوق المقررة لشخص ما سواء وقع على ملكية العقارات أو البائع أو حيازتها^(٤).

رابعاً: التشهير Defamation

يتمثل التشهير سلوكاً خاطئاً يصدر عن شخص ما ويتضمن تصريحاً أو اعلاناً عن أفعال أو تصرفات تنسب لشخص ما بقصد الحط من مكانته أو قيمته^(٥).

الفرع الثاني: أساس مسؤولية المنتج وفقاً لما قرره أحكام القضاء الأمريكي

إزاء غياب النصوص المنظمة لمسؤولية المنتج في القانون الأمريكي فقد حاولت بعض أحكام القضاء إرساء نظام لمسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة. ومن مظاهر هذا النظام ما يتعلق بأساس مسؤولية المنتج وبهذا الصدد فقد ذهب بعض آراء الفقه وأحكام القضاء الى تأسيس مسؤولية المنتج على أساس الإهمال "Negligence" الذي يمثل كل تقصير أو فشل "Failure" في بذل العناية الواجبة، أي إخلال المنتج في بذل المستوى المطلوب من العناية "Standard of Care" عند تصنيعه لمنتجاته^(٦).

وقد تبنت أولى أحكام القضاء الأمريكي الصادرة بشأن مسؤولية المنتج عن اضرار منتجاته إقامة مسؤولية المنتج على أساس الإهمال. وهذا ما تقرر في قضية Huset V. J.i. threshing Machco الصادر عن الدائرة الثامنة لمحكمة

(١) Smith & Keenan, English Law, pitman, London, 9th Edition, 1989, p.386. Lawrence M. Fridman, H history of American Law, Oxford University press, 4th Edition, 2019, p.6-22.

(٢) Smith & Keenan, op. cit., p.392.

(٣) Smith & Keenan, op. cit., p.409.

(٤) Nicholas J. McBride and Roderick Bagshaw, Tort Law, Person, London, 6th Edition, 2018, p.632.

(٥) Smith & Keenan, op. cit., p.409.

(٦) Robert W. Emerson, Business Law, Barrons, New York, 5th Edition, 2009, p.466.

الاستئناف الأمريكية بتاريخ ١٩٠٣/٢/٢٦ والتي تتلخص وقائعها بأن المدعي "Huset" أقام الدعوى على شركة Ji Case Threshing Machine co. وهي شركة تتولى تصنيع وبيع آلات الدراسة (طحن القمح) حيث اشترى السيد "J. H. Pifer" المكنن من المدعي عليه وقام بتوظيف السيد "Huset" عاملاً لديه لمساعدته في العمل، وأثناء العمل أصيب بفعل عمل الماكينة مما أدى الى فقدان قدمه. فقررت المحكمة بمسؤولية الشركة المدعى عليها وذلك على الرغم من عدم وجود علاقة تعاقدية ما بين المدعي والمدعى عليه وهذه المسؤولية تؤسس على أساس الإهمال، إذ يعد المنتج أو المصنع مسؤولاً عن الأدوات أو الآلات المصنعة من قبله بما ينسجم عنها من أضرار ناشئة عن إهماله أو عدم بذل العناية، وسواء أكان مرتبطاً معه بعقد أم لا^(١).

وتأكد هذا الاتجاه في قضية Mcpherson V. Buick Motor co.

التي نظرتها محكمة استئناف نيويورك وصدر الحكم فيها في ١٩١٦/٣/١٤، وتتخلص وقائعها بأن المدعي Macpherson اشترى سيارة من شركة Buick Motor، التي اشترت اطاراتها من شركة أخرى من دون أن تتحقق من جودة هذه الإطارات، التي انفصلت عن السيارة أثناء قيادتها من المدعي مما أدى الى اصابته. فقضت المحكمة بمسؤولية شركة "Buick Motor" وذلك بسبب إهمالها في بذل قدر من العناية المعقولة لاكتشاف العيوب في الإطارات^(٢).

المطلب الثاني: طبيعة مسؤولية المنتج

تثير مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة التساؤل فيما اذا كانت هذه المسؤولية عقدية؟ أم انها من الممكن أن تحقق حقاً في ظل غياب علاقة عقدية بين المنتج وبين من لحقه الضرر. وهذا ما نبينه في "فرع أول" وهل تتطلب مسؤولية المنتج لقيامها توافر الخطأ؟ أم انها من الممكن أن تنعقد حتى في حال عدم توافر الخطأ؟ وهذا ما نبينه في (فرع ثان).

الفرع الأول: المسؤولية غير العقدية للمنتج

الأصل ان مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته – ووفقاً للقواعد المقررة بموجب قانون العقد – هي مسؤولية عقدية في مواجهة التضرر الذي يرتبط معه بعلاقة عقدية. وقد استقرت أحكام القضاء – كما يرى البعض – لمدة تزيد على مائة عام بأن المتعاقد أو المنتج أو البائع هو غير مسؤول عن الضرر الذي يلحق بالطرف الثالث "Third Party" – أي الغير وفقاً للشريعة اللاتينية – وذلك لعدم وجود علاقة عقدية معه تجعله مسؤولاً عن إهماله في تصنيع منتجاته أو مبيعاته^(٣).

الا ان أحكام القضاء الأمريكي خرجت على هذا الأصل، وقررت بقيام مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة حتى ولو كان المتضرر غير مرتبط معه بعلاقة عقدية، وكما في الأحكام التي سبق الإشارة إليها. فمسؤولية المنتج – كما

(١) الحكم منشور على الموقع الالكتروني Case-Law.Vlex.com.

(٢) منشور على الموقع الالكتروني Castext.com.

(٣) John D. Adams, Torts – Liability of supplier of chattels to third person, Michigan Law Review, Volume 38, isueel, 1939, p.171.

يرى الفقه – هي تنشأ بمعزل عن العقد " Product Liability arising out of contract"^(١).

الفرع الثاني: الطابع المشدد لمسؤولية المنتج

الأصل بمقتضى القواعد المقررة بشأن المسؤولية عن الفعل الضار بأن تحقق هذه المسؤولية تتطلب من المتضرر إثبات الآتي:

- ١- وجود واجب بذل عناية من قبل المدعى عليه.
 - ٢- خرق لواجب بذل العناية من قبل المدعى عليه.
 - ٣- أن ينشأ عند هذا الخرق ضرر يلحق بالمدعى^(٢).
- ومن ثم فإنه يجب على المدعى اثبات الخطأ المتمثل بخرق واجب بذل العناية. وبعبارة أخرى اثبات خطأ المدعى عليه.

فهل يشترط لتحقيق مسؤولية المنتج وجوب اثبات المدعى لخطأ المنتج أم أن تحقق مسؤولية المنتج لا يتطلب ذلك؟.

ذهبت آراء الفقه وأحكام القضاء الى وصف مسؤولية المنتج عن الاضرار الناشئة عن منتجاته المعيبة بأنها مسؤولية "صارمة" "Strict liability" أي انها مسؤولية لا تتطلب إثبات الإهمال في جانب المنتج، بل هي تحقق بمجرد وجود العيب "defective" في المنتج^(٣).

وفكرة المسؤولية الصارمة أو المشددة هي أحد الأفكار التي عملت قواعد القانون العام على تطويرها في إطار مسؤولية المنتجين والباعه بوصفها مسألة من المسائل المتصلة بالسياسة العامة^(٤) "Public policy".

المبحث الثاني: أحوال تحقق مسؤولية المنتج

استقرت آراء الفقه بأن مسؤولية المنتج عن الأضرار الناشئة عن منتجاته يمكن أن تتحقق في أحوال أربعة هي:

- أولاً: العيب في التصنيع.
- ثانياً: العيب في التصميم.
- ثالثاً: العيب في التسويق.
- رابعاً: الإخلال بالضمان.

ونبين أولاً العيب المتعلق بالتصنيع والتصميم "مطلب أول". ثم العيب في التسويق والإخلال بالضمان "مطلب ثان".

المطلب الأول: مسؤولية المنتج عن العيب في التصنيع والتصميم

يسأل المنتج عن العيب في التصنيع (فرع أول). والعيب في التصميم (فرع ثان).

^(١) Robert Emerson, op. cit, p.461.

^(٢) Nicholas MCBride and Roberick Bagshaw, op. cit, p.74.

^(٣) Robert Emerson, Op. Cit., p.467.

وتجدر الإشارة بأن فكرة المسؤولية الصارمة Strict liability المقررة في الشريعة اللاتينية تقابل فكرة المسؤولية الموضوعية "Responsibility objective" المعروفة في الشريعة اللاتينية حيث لا تتطلب إثبات خطأ المدعى عليه.

^(٤) I bid, p.467.=

=ومصطلح السياسة العامة "Public Policy" يقابل فكرة النظام العام المعروفة في الشريعة اللاتينية والفوانين العربية.

الفرع الأول: العيب في التصنيع

يسأل المنتج عن العيب في التصميم (Manufacturing Defect) ويتحقق هذا العيب عندما يتم انتاج المنتج أو تصنيعه بطريقة غير صحيحة^(١). وقد قرر القضاء بمسؤولية المنتج عن عيوب التصنيع، ومن ذلك الحكم الصادر في قضية Krause V. Sud Aviation Societe national de construction Areo Natutiques.

التي قضت فيها محكمة مقاطعة نيويورك الجنوبية في ١٩٦٨/٥/٢٩، وقررت فيها بمسؤولية مصنع الطائرة عن العيوب الناشئة عن تصنيعها، سيما ما يتعلق ببدن الطائرة^(٢). وكذلك ما قرره القضاء في قضية "Beech Aircraft Cov. Harvey" التي قضت فيها المحكمة العليا في مقاطعة الاسكا في ١٩٧٦/١٠/٢٦، وتقرر فيها بمسؤولية مصنع الطائرة عن وفاة الركاب بعد تحطم الطائرة بسبب عيوب التصنيع المتعلقة بأجنحة الطائرة^(٣).

وكذلك ما تقرر في قضية Lacex V. Cessnn Aircraft التي قضت فيها محكمة الاستئناف الأمريكية - الدائرة الثالثة في ١٩٨٩/١١/٢١ حيث تقرر بمسؤولية الشركة المصنعة للطائرة عن عيوب التصنيع وذلك بعد إخفاق ماكينتها عن العمل بعد إقلاعها مما اضطر ركابها الستة الى الخروج من مخرج الطوارئ واصابتهم بحروق وذلك بعد سقوط الطائرة وتحطمها^(٤).

الفرع الثاني: مسؤولية المنتج عن عيوب التصميم

وكذلك يسأل المنتج عن عيوب التصميم Design defect حيث يلتزم بأن يكون تصميم المنتج بطريقة تجعل من استخدامه آمناً، ومنع أي ضرر متوقع يمكن أن ينشأ عن استخدامه. وقد اعتمد بهذا الشأن معيار يطلق عليه باختبار الأخطار والمنافع "Risk – utility test" حيث يكون المنتج معيماً اذا كانت مخاطره اكثر من منافعها، وقياس الكلفة إزاء الأخطار، فاذا كانت كلفة الإنتاج أكثر من مخاطره يكون المنتج سليماً، والعكس صحيح^(٥).

ومن أحكام القضاء بشأن عيوب التصميم الحكم الصادر في قضية "Evans V. General motor corp" الصادر عن الدائرة السابعة لمحكمة الاستئناف الأمريكية في ١٩٦٦/٤/١٥ حيث أقيمت الدعوى للمطالبة بالتعويض عن وفاة امرأة وأربعة أطفال بسبب التصميم غير المناسب لسيارة شيفروليه ستشن واجن الذي يفترض أن يكون قادراً على توفير الحماية المعقولة لمستخدم السيارة^(٦).

المطلب الثاني: مسؤولية المنتج عن العيب في التسويق والإخلال بالضمان

(١) Christie Nicholson, Product Liability Law,

مقالة منشورة على الموقع الالكتروني Findlaw.com تاريخ ٢٠٢٣/١١/٦.

(٢) الحكم منشور على الموقع الالكتروني Law.justia.com.

(٣) الحكم منشور على الموقع الالكتروني Casetext.Law.com.

(٤) الحكم منشور على الموقع الالكتروني Casetext.Law.com.

(٥) Robert Emerson, op. cit, p.467.

(٦) الحكم منشور على الموقع الالكتروني Casetext.Law.com.

يمكن أن تحقق مسؤولية المنتج عن العيب في التسويق (فرع أول) ومسؤوليته عن الإخلال بالضمان (فرع ثان).

الفرع الأول: مسؤولية المنتج عن العيب في التسويق

يعد المنتج مسؤولاً عن العيب في التسويق "Marketing defect" وذلك في حال إخلاله في تقديم البيانات أو المعلومات الصحيحة عن المنتج، والاختلاف في التحذير^(١).

ومن أحكام القضاء بهذا الصدد الحكم الصادر في قضية "Bates V. Dow Agro Science" الذي قضت فيه المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧/٤/٢٠٠٥ بشأن دعوى أقامها مجموعة من المزارعين في ولاية تكساس للمطالبة بالأضرار الناشئة عن استخدام إحدى المبيعات التي ينتجها المدعى عليه، وأدت إلى إلحاق الضرر بمحاصيلهم من الفول السوداني وذلك لإخفاق المدعى عليه في التحذير^(٢). وكذلك حكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية "Wyeth V. Levine" الصادر في ٤/٣/٢٠٠٩ حيث فقدت المدعية يدها بسبب الغرغرينا وذلك عندما تم حقنها بدواء "Phenergan" - وهو دواء مضاد للغثيان - تصنعه الشركة المدعى عليها، وذلك بسبب عدم دقة التحذيرات الملصقة على علبة الدواء التي كان من الواجب أن تبين مخاطر الحقن الوريدي للدواء، وان موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية على استخدام الدواء لا يعفي الشركة من المسؤولية^(٣).

الفرع الثاني: مسؤولية المنتج عن خرق الضمان

قد يقدم المنتج ضمانات "Warrantie" أو "Guaranty" للبائع بضمان سلامة المنتج اما مطلقاً أو لمدة معينة.

والضمان يكون اما صريحاً "Express" وذلك بأن يتعهد المنتج بسلامة المنتج وملائمته للغرض الذي أعد له ومسؤوليته عن صلاحيته.

وأما يكون ضماناً ضمنياً Implied Warrantie وهو الضمان الذي يقرره القانون ويلزم فيه المنتج بأن تكون منتجاته سليمة وصالحة للاستعمال. وقد ذهبت أحكام القضاء الى أن هذا الضمان لا يقتصر على العلاقة بين المنتج والمشتري - الذي يمكن أن يكون تاجر جملة أو تجزئة.

بل أن الضمان يشمل كل شخص يلحقه ضرر بسبب عيوب المنتج وإن لم يكن طرفاً في العقد ولهذا ما تقرر في قضية Henning V. Bloome Filed Motors and Chrysler Motor التي قضى فيها حيث اشترى المدعي سيارة لزوجته من شركة Bloome Filed من نوع "Chrysler" وقد تضمن العقد شرطاً صريحاً بالضمان، أي ضمان العيوب، وتغيير الأجزاء المعيبة وأثناء قيادة زوجته للسيارة تعطلت عجلة القيادة مما أدى الى انحراف السيارة واصطدامها بحائط وأصيبت الزوجة بأضرار جراحات، فأقام الزوجان الدعوى على الشركة البائعة Bloome Filed والشركة

(١) Robert Emerson, Op, Cit., p.45.

(٢) الحكم المنشور على الموقع الالكتروني للمحكمة العليا Supreme. Justia.com.

(٣) الحكم المنشور على الموقع الالكتروني للمحكمة العليا Supreme. Justia.com.

المنتجة Chrysler Motor. فقضت المحكمة بمسؤولية الشركة البائعة وكذلك الشركة المصنعة رغم كونها ليست طرفاً في العقد ولم توقع على شرط الضمان^(١).

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث الدور الابداعي للقضاء في النظام القانوني الأمريكي متمثلاً بدوره في ابتداع الحلول المنظمة لمسؤولية المنتج. وقد اشار البحث الى طبيعة مسؤولية المنتج واساسها في ضوء اجتهادات القضاء الأمريكي. ثم الاشارة الى احوال تحقق مسؤولية المنتج كما قررتها احكام القضاء الأمريكي. وقد خلصنا في خاتمة البحث انه يمكن ان يكون للقضاء دور في ابتداع الحلول الملائمة لحسم المنازعات، وتكريس هذه الحلول بوصفها مبادئ عامة يسترشد بها في حسم المنازعات.

(^١) Robert Emerson, Op, Cit., p.461-462.